مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة سياسات

معيار الجودة والتصنيفات العالمية للجامعات العراقية

تشخيص السياسات وخيارات الإصلاح

د. ساعود جمال ساعود

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص التنفيذي:

تشير النتائج المتمخضة عن هذه الورقة إلى أن تراجع الجودة والتصنيفات العالمية للجامعات العراقية نتيجة تفاعل معقّد بين سياسات تعليم عالٍ غير متوائمة مع المعايير الدولية، وبنية حوكمة مركزية، وتوسع كمّي غير منضبط (زيادة عدد الجامعات من 50 في 2014 إلى 85 في 2025، مع إنشاء 300 كلية في ثلاث سنوات 2023-2025)، وعلى الرغم من الجهود الحكومية لإعادة بناء قطاع التعليم العالي خلال المدة الممتدة من عام 2014 بعد الحرب ضد داعش حتى عام 2026،(إعادة فتح جامعات متضررة مثل جامعة الأنبار) أدّت إلى تحسن في العدد المصنف، فإنها لم تنعكس بصورة كاملة على مؤشرات الأداء الأكاديمي أو على مواقع الجامعات العراقية ضمن التصنيفات العالمية، تحت تأثير عدّة عوامل مثل تقلّبات أسعار النفط (انخفاض التمويل بنسبة 20-30% في 2014-2020)، هجرة الكفاءات (فقدان 40% من المهنيين منذ 2003، مستمرة بعد 2014 بسبب الصراع)، وضعف الاستقرار المؤسسي، على الرغم من بعض التحسن الإقليمي في السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس تهدف الورقة إلى تشخيص أسباب الخلل ضمن إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استناداً إلى مصادر المعلومات المفتوحة الموثقة، ومن ثم طرح بدائل سياسات عامة واقعية، مع توصيات تنفيذية مفصَّلة توضح آليات التطبيق وليس مجرد عناوين إصلاحية.

أولاً: خلفية المشكلة والسياق العام:

1. الإطار الزمني والمؤسسي:

A. **المدة الزمنية المعتمدة (2014–2026):** تمثل هذه المدة مرحلة مفصلية في تاريخ التعليم العالي العراقي، إذ تزامنت مع مرحلة ما بعد الحرب ضد تنظيم داعش،إعادة فتح الجامعات المتضررة، وتوسّع غير مسبوق في عدد الجامعات والكليات، لا سيما الأهلية (زيادة بنسبة 80% من 50 جامعة في 2014 إلى 90 في 2026).

B. **الجهة المؤسسية المسؤولة:** تُعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجهة المركزية المسؤولة عن رسم سياسات التعليم العالي، والإشراف على الجامعات الحكومية والأهلية، وإدارة الاعتماد الأكاديمي والبعثات والبحث العلمي.

C. **البيئة العامة المؤثرة:** تأثر قطاع التعليم العالي العراقي خلال هذه المدة بعدة عوامل متداخلة، أبرزها الضغوط المالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط (انخفاض التمويل بنسبة 30%-20 في 2020-2014، و(هجرة الكفاءات الأكاديمية إلى الخارج)، وفقدان 40% من الكفاءات منذ 2003، مع انخفاض جزئي في السنوات الأخيرة، وتسييس جزئي لبعض القرارات الإدارية والأكاديمية، وضعف الاستقرار المؤسسي طويل الأمد.

ثانياً: مؤشرات التراجع في التصنيفات والجودة:

1. **ضعف الحضور في التصنيفات العالمية:** تعاني الجامعات العراقية من حضور هامشي أو غياب في التصنيفات الدولية الرئيسة مثل:

A. تصنيف QS (حضور إقليمي متزايد في QS Arab بنسبة 140% من 2014 إلى 2026، لكن عالمياً في +1001).

B. تصنيف Times Higher Education (زيادة بنسبة 150% في الحضور من 2014 إلى 2026، مع معظمها في 1500-1201 عالمياً).

C. تصنيف Shanghai (غياب كامل في top 1000).

ويعكس ذلك عدم استيفاء كامل لمعايير أساسية تتعلق بالبحث العلمي والسمعة الأكاديمية، مع تحسن جزئي في السنوات الأخيرة.

2. تدنّي مؤشرات الأداء الأكاديمي :يظهر التراجع بوضوح في عدة مؤشرات كمية ونوعية، من بينها:

A. انخفاض معدلات النشر في المجلات العلمية الرصينة المصنفة(Q1 وQ2)، مع نمو سنوي بنسبة 8.56% فقط (أقل من دول مجاورة بنسبة 50- 100%).

B. ضعف عدد الاستشهادات البحثية عالمياً (13 استشهاد/ورقة).

C. محدودية التعاون البحثي الدولي.

D. تدني السمعة الأكاديمية إقليمياً ودولياً، مع تحسن طفيف في 2025- 2026.

ثالثاً: تعريف المشكلة العامة المشكلة الجوهرية:

تكمن المشكلة في وجود فجوة بنيوية بين متطلبات الجودة الأكاديمية

العالمية من جهة، والسياسات الوطنية الحاكمة للتعليم العالي من جهة أخرى، ما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للجامعات العراقية. وحول طبيعة المشكلة فإنه يمكن توصيفها وفق أبعاد متعددة، أولها البعد البنيوي الناتج عن خلل في الهياكل التنظيمية ونظم الحوكمة، والتراكمي نتيجة تراكم سياسات غير فعالة عبر سنوات، والسياساتي العائد بالأساس إلى خيارات سياسات عامة، لا إلى نقص الموارد فقط.

تحليل أسباب المشكلة:

1- اختلال الحوكمة الجامعية العائد بدوره لعدة أسباب أبرزها:

A. المركزية المفرطة حيث تعاني الجامعات من خضوع شديد للوزارة في التعيينات الأكاديمية وفتح الأقسام والبرامج وعقد الشراكات الدولية، هذه المركزية تحدّ من قدرة الجامعات على الاستجابة السريعة لمتطلبات الجودة.

B. ضعف الاستقلالية الأكاديمية حيث إنّ غياب الاستقلالية يؤدي إلى تراجع المبادرات البحثية ضعف الابتكار المؤسسي، وخضوع القرار الأكاديمي لاعتبارات إدارية أو سياسية.

2- التوسّع الكمي على حساب الجودة:

برز هذا الجانب في النمو غير المنضبط في عدد من المؤسسات، حيث شهد العراق توسعاً سريعاً في عدد الجامعات والكليات دون توفر بنى تحتية بحثية كافية وضمان وجود ملاكات تدريسية مؤهلة (زيادة بنسبة 89% في الجامعات الخاصة من 2013 إلى 2024)، كذلك غياب سياسة ضبط القبول التي أدت إلى اكتظاظ الطلبة (40-35 طالب لكل فصل دراسي)، وتراجع جودة التعليم، وانخفاض

نسب التفرغ البحثي للأساتذة.

3- ضعف البحث العلمي:

نتج ضعف البحث العلمي عن محدودية التمويل حيث لا يوجد نظام تمويل تنافسي واضح للبحث العلمي، ما يجعل الأبحاثَ شكليةً، والنشرَ موجَّهاً للترقية الأكاديمية فقط (تمويل 5.6% من الناتج المحلي في 2021-2025)، إضافة إلى غياب الربط بالأولويات الوطنية حيث لا تُوجَّه البحوث لخدمة التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والطاقة أو الصحة.

خلل سياسات الابتعاث والتطوير الأكاديمي نظراً لأنّه ابتعاث غير استراتيجي يتم غالباً دون تحديد تخصصات نادرة وربط العودة بحاجات الجامعات، ومن جانب آخر ضعف برامج ما بعد الدكتوراه ما يؤدي إلى انقطاع التطور البحثي، وضعف التواصل مع الجامعات العالمية.

الإبتعاد عن معايير التصنيف العالمية نتيجة عدم مواءمة مؤشرات الأداء حيث تعتمد الجامعات العراقية معايير محلية لا تتوافق مع مؤشرات QS مؤشرات(Times Higher Education World University Rankings)، وغياب وحدات مختصة بالتصنيفات، حيث لا توجد وحدات مؤسسية داخل الجامعات لمتابعة متطلبات التصنيف وتحسين الأداء وفقها.

رابعاً: أصحاب المصلحة يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين:

المؤسسات أو الجهات التي تتأثّر بشكل مباشر أو غير مباشر بقرارات السياسة أو الإصلاح المقترح، التي لها تأثير وقدرة على التأثير في نجاح أو فشل تنفيذ هذه السياسة نحددها بما يلي:[وزارة التعليم العالي - إدارات الجامعات

الحكومية والأهلية - الهيئات التدريسية – الطلبة -سوق العمل - الشركاء الدوليون والمؤسسات المانحة. وتتداخل مصالح هؤلاء الفاعلين، ما يستدعي سياسات متوازنة تراعي الأبعاد الأكاديمية والتنموية معاً].

خامساً: بدائل السياسات العامة البديل الأول:

الواقع الراهن للجامعات يتطلب تحركات تدريجية مدروسة على المدى الاستراتيجي والقصير والمتوسط، وتكمن خطورة عدم العمل بالبدائل ببقاء السياسات الحالية التي ستؤدي حتماً إلى استمرار التراجع، فقدان الثقة الدولية، زيادة الفجوة المعرفية، ولذا فإن الحكومة العراقية عامة ووزارة التعليم العالي خاصة أمام بدائل أبرزها:

البديل الأول: إصلاح جزئي تدريجي يسهم في تحسين بعض المؤشرات، لكنه لا يعالج الخلل البنيوي يحقق نتائج محدودة.

البديل الثاني: إصلاح هيكلي شامل يعتمد على إعادة هيكلة الحوكمة وربط التمويل بالأداء تدويل التعليم العالي، وهذا البديل يحقق نتائج استراتيجية على المدى الطويل.

سادسا: التوصيات مع آليات التنفيذ:

التوصية الأولى: إعادة تعريف معايير الجودة الوطنية عن طريق إنشاء هيئة وطنية مستقلة للاعتماد الأكاديمي، ومواءمة معايير الاعتماد مع التصنيفات العالمية، وإلزام الجامعات بتقارير أداء سنوية قابلة للقياس واعتماد آليات للتحقق من دقة المعلومات الواردة في التقارير السنوية.

التوصيـة الثانيـة: تعزيـز اسـتقلالية الجامعـات عبر تعديـل قانـون وزارة التعليـم العـالي خاصـة تعديـل القانـون رقـم 40 لسـنة 1988 لا سـيما المادة 8 التـي نـقترح اسـتبدالها بالنـصّ على أنّ الجامعـات تتمتـع بالشـخصية المعنويـة المسـتقلة وتديـر شـؤونها الأكاديميـة والإداريـة والماليـة ذاتيـاً، وتقليـل التدخـل الـوزاري في التفاصيـل التشـغيلية.

التوصيـة الثالثـة: ربـط التمويـل بـالأداء لمنـع الانـفلات الإداري والفسـاد داخـل مجالـس الجامعـات عبر اعـتماد نمـوذج التمويـل القائـم على النتائـج، وتخصيـص نسـب مـن الموازنـة وفـق الـنشر العلمـي والتصنيـف الـدولي وتوظيـف الخريـجين.

التوصيـة الرابعـة: إصلاح سياسـة البحـث العلمـي عـن طريـق إنشـاء صنـدوق وطنـي تنـافسي للبحـث العلمـي، وتمويـل المشـاريع ذات الأثـر التنمـوي خاصـة في الكليـات الهندسـية والحديثـة المعنيـة بالشـؤون الاقتصاديـة والـذكاء الاصطناعـي والأمـن السـيبراني، وتحفيـز الـنشر الـدولي المـشترك بدعـم حكومـي مـالي للباحـثين لأن مغبـة تعليـق الـنشر على الإمكانيـات الماديـة للباحـثين لـن تجـدي نفعـاً.

التوصيـة الخامسـة: التعـاون الـدولي للتعليـم العـالي وتتـم خطـة التنفيـذ عبر عقـد اتفاقيـات توأمـة مـع جامعـات مصنفـة عالميـاً، واسـتقطاب أسـاتذة زائريـن وفـق حـدود ماليـة مقبولـة قياسـاً بحالـة الميزانيـة العامـة للدولـة.

الآثار المتوقعة:

الأثـر الفـعلي لتنفيـذ التوصيـات المقترحـة يتوقـف على ثلاثـة عوامل،**أولهـا:** حالـة ميزانيـة الدولـة وتوفيـة المسـتلزمات الماليـة لتنفيـذ التوصيـات المقترحـة. **ثانيهـا:** تمكّـن الحكومـة العراقيـة، بمسـاعدة المستشـارين والـخبراء على أرض الواقـع، مـن إيجـاد

مخـارج وحلـول للعوائـق التـي تواجـه كل توصيـة على حـدة. **ثالثهـا:** تحـول حقيقـي في السياسـات العامـة ينتقـل مـن منطـق الإدارة إلى منطـق الحوكمـة والجـودة والمسـاءلة.

وفـيما إذا تـم تجـاوز العقبـات فـإن النتائـج المتوقعـة تتمثّـل بتحسّـن التصنيفـات خلال 5–7 سـنوات،ورفع جـودة المخرجـات التعليمية،وتقليـل هجـرة العقـول وتعزيـز المكانـة الأكاديميـة للعـراق، بذلـك يعـاد إدمـاج العـراق في النظـام الأكاديمـي العالمـي. ولكـن إذا لم يتـم إيجـاد مخـارج وحلـول للعوائـق التـي تواجـه كل توصيـة على حـدة، فالنتيجـة بقـاء واقـع التعليـم وتصنيـف الجامعـات العراقيـة على حالـه.

سابعاً: العوائق التي تواجه تنفيذ التوصيات وقابليتها للحل:

في ظـروف العـراق الراهنـة، هنـاك عوائـق متوقعـة تمنـع تنفيـذ التوصيـات، وفـيما يلي نرفـق كل توصيـة على حـدة والعوائـق التـي تواجههـا وفـق الشـاكلة الآتيـة:

التوصية الأولى: إعادة تعريف معايير الجودة الوطنية:

1. **الاسـتقلالية الفعليـة:** الـوزارة والأحـزاب تتحكـم في التعيينـات والمعايـير، مـما يجعـل «الاسـتقلال» شـكلياً، كـما أن التأثـير السـياسي الـذي يـبرز في التدخـل الحـزبي يعيـق مواءمـة حقيقيـة مـع QS/THE، حيـث يفضـل النظـام المحلي الكـم عـلى الجـودة (المفـروض مفاوضـات داخليـة لخلـق توافقـات حـول عـزل الخلافـات عـن مجـال التعليـم بشـكل خـاص).
2. **مقاومـة مؤسسـية:** تخـشى الجامعـات والكليـات فقـدان السـيطرة عـلى الترقيـات والاعتـمادات المحليـة، خاصـة مـع الفسـاد في الترقيـات (قابـل للحـل)

3. **نقـص مـوارد:** تقاريـر الأداء القابلـة للقيـاس تحتـاج تمويـلاً وبنيـة رقميـة، لكـن الإنترنـت والكهربـاء غـير مسـتقرين، والموازنـة محـدودة (قابـل للحـل).

التوصية الثانية: تعزيز استقلالية الجامعات:

1. **مركزيـة تاريخيـة:** قانـون الـوزارة (منـذ عقـود) يعطـي الـوزارة سـيطرة كاملة عـلى التعيينـات والبرامـج؛ تعديلـه يحتـاج توافقـاً سياسـياً غائبـاً في حكومـة ائتلافيـة ضعيفـة بعـد 2025.

2. **التدخـل الحـزبي:** الجماعـات والأحـزاب تتحكـم أحيانـاً في تعيينـات الإدارات، وتسـتفيد مـن المركزيـة لتوزيـع المناصـب.

التوصية الثالثة: ربط التمويل بالأداء:

1. **أزمـة ماليـة حـادة:** موازنـة 2026 تعـاني عجـزاً كبـيراً بسـبب انخفـاض أسـعار النفـط، مـع أولويـة الرواتـب والأمـن عـلى الإنفـاق الاسـتثماري، التمويـل المتـاح محـدود جـداً، وأي ربـط بـالأداء يتطلـب زيـادة إجماليـة غـير متوفـرة.

2. **فسـاد وشـفافية منخفضـة:** التخصيـص بنـاءً عـلى نـشر أو تصنيـف يفتـح البـاب للتلاعـب (مثـل النـشر في مجـلات ضعيفـة أو تضخيـم أرقـام)، خاصـة مـع غيـاب نظـام محاسـبة قـوي.

3. **عـدم جاهزيـة البيانـات:** الجامعـات لا تمتلـك أنظمة قيـاس دقيقـة للتوظيف أو التأثـير، والإحصـاءات الرسـمية غالبـاً غـير موثوقة.

التوصية الرابعة: إصلاح سياسة البحث العلمي:

1. **تمويل شحيح:** لا يوجد صندوق وطني قوي حالياً بسبب التقشف؛ البحث يعتمد على موازنة الجامعات المحدودة (أقل من 1% من الناتج المحلي غالباً).
2. **أولويات أخرى:** الحكومة تركز على الرواتب والأمن، والمشاريع التنموية (طاقة، غذاء) تتنافس مع قطاعات أخرى.
3. **نقص كفاءات:** التعاون الدولي محدود بسبب الاستقرار الأمني النسبي فقط والعقوبات/التأشيرات.
4. **تدخل سياسي:** التمويل يُوجه غالباً حسب الانتماء الحزبي لا التنافسية.

التوصية الخامسة: التعاون الدولي العالي (توأمة، أساتذة زائرين، برامج بالإنجليزية):

1. **جذب محدود:** "Study in Iraq"ناجح نسبياً (+5000 طالب أجنبي)، لكن العراق يواجه صعوبة في الاستقرار الأمني (حتى لو كان نسبياً)، ضعف البنية (كهرباء/إنترنت)، واللغة (قلة البرامج بالإنجليزية الكاملة).
2. **استقطاب أساتذة زائرين:** صعب بسبب الرواتب المنخفضة، المخاطر، والمنافسة الإقليمية (دول الخليج أفضل).
3. **توأمة حقيقية:** الاتفاقيات موجودة (مثل بولونيا)، لكن التنفيذ يُعاق بسبب الفجوة في الجودة والاعتماد المتبادل.

4. **الآثـار المتوقعـة:** (تحسـن تصنيفـات في 7-5 سـنوات، رفـع جـودة، تقليـل هجـرة عقـول، تعزيـز مكانـة).

النتيجـة: التوصيـات كتقييـم، ممتـازة وتتوافـق مـع استراتيجيـة الـوزارة 2022 - 2031، لكـن تنفيذهـا في 2026 يواجـه عقبـات ماليـة (نفـط)، سياسـية، ومؤسسـية (بيروقراطيـة ومقاومـة تغـيير)، بـدون إرادة سياسـية قويـة، اسـتقلالية حقيقيـة، ودعـم دولي مكثـف، سـتظل معظمهـا على الـورق أو جزئيـة، التقـدم الحـالي (تصنيفـات، منـح) إيجـابي لكنـه غير كافٍ للقفـزة المطلوبـة.

الملاحظـة الختاميـة: يمكـن للعقبـات أن تقـود إلى الفشـل المحتـوم بخصـوص تنفيـذ التوصيـات، ولكـن هنـاك مجموعـة مـن المخـارج تسـاعد على تحقيـق نجـاح جـزئي تدريجـي في ظـل الظـروف الضاغطـة التـي تواجـه العـراق ومنهـا:

أولاً: الدعــم الــدولي: اليونســكو والاتحــاد الأوروبي يــدعمان مشروع "TVET الأخضر والرقمـي" حتـى 2027 لتحـسين المهـارات الرقميـة والـخضراء في التعليـم الفنـي، بتعـاون مـع الـوزارة. البنـك الـدولي سـاهم بــ35 مليـون دولار لإعـادة بنـاء 26 مدرسـة وتحـسين الجـودة (حتـى 2023، مسـتمر في الاستراتيجيـة الوطنيـة).

ثانيـاً: المبـادرات الحكوميـة الحاليـة: إطلاق IQ LEARN في فبرايـر 2026 للتعلـم الرقمـي، الانتقـال إلى الأتمتـة (إعلان الوزيـر السـابق في ينايـر 2026)، وبرنامـج Study in Iraq لجـذب الـطلاب الدوليين.

ثالثـاً: الفـرص: زيـادة التصنيفـات تـشير إلى تحسـن (جامعـة بغـداد في 800-601 عالميـاً في THE 2026)، مـع مؤتمـرات مثـل مؤتمـر اليونسـكو في أكتوبـر 2025 لتبـادل الـخبرات.

النتيجة، نسب النجاح المتوقعة مع التنفيذ الجزئي: يمكن تحقيق 30-50% من الأهداف في 3-5 سنوات (بناءً على تقارير اليونسكو والبنك الدولي)، مثل تقليل هجرة العقول بنسبة 10-20% عبر منح خارجية.

خلاصـــــة

أولاً: خلفية المشكلة والسياق العام (2014–2026)

🏛️ نمو كمي غير منضبط: زيادة الجامعات بنسبة 80% (من 50 إلى 90 جامعة) و افتتاح 300 كلية، مما خلق اكتظاظاً (35-40 طالب للقاعة).

📉 فجوة التصنيف: غياب كامل عن تصنيف (Shanghai)، وحضور متأخر عالمياً في (QS) و(Times) رغم التحسن الإقليمي.

💸 تحديات مالية: انخفاض التمويل بنسبة 20-30% بسبب تذبذب أسعار النفط، مع هجرة 40% من الكفاءات.

ثانيا: جـــــذور المشكلـــــة

⚙️ مركزية القرار: خضوع الجامعات التام للوزارة في القرارات الإدارية، وتأثر التعيينات بالتدخلات الحزبية.

🔬 هشاشة البحث: غياب التمويل التنافسي، و انحصار النشر للترقية فقط لا لخدمة الأولويات الوطنية.

🎓 عزلة المعايير: اعتماد معايير جودة محلية لا تتوافق مع مؤشرات الأداء العالمية (QS/Times).

💰 ضعف الاستقلال: غياب الاستقلال المالي والمبادرات الابتكارية نتيجة القيود البيروقراطية التاريخية.

ثالثاً: خارطة الطريق والإصلاح الهيكلي

⚖️ الاستقلالية القانونية: تعديل قانون 40 لسنة 1988 لمنح الجامعات الشخصية المعنوية المستقلة مالياً وإدارياً.

📑 الاعتماد الوطني: إنشاء هيئة مستقلة تلزم الجامعات بمعايير جودة تحاكي المتطلبات الدولية الرصينة.

💰 التمويل بالأداء: ربط ميزانية الجامعة بنتائجها في النشر العلمي، التصنيف الدولي، وتوظيف الخريجين.

🤝 التوأمة الدولية: تفعيل اتفاقيات الشراكة مع جامعات عالمية مصنفة لتبادل الخبرات واستقطاب الأساتذة.

هوية البحث

- **الباحث:** د. ساعود جمال ساعود – باحث في العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية
- **الموضوع:** معيار الجودة والتصنيفات العالمية للجامعات العراقية: تشخيص السياسات وخيارات الإصلاح
- **تأريخ النشر:** نيسان - ابريل 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org